

انتهى ونخرج من ذكر انه لو زج الشاة من مقدم
 عنقها فانتهت بقطع الحلقوم الى حركة المد بوح لم تحل
 وان انتهت الى حركة المد بوح بعد قطع الحلقوم والمركب
 تحلت على قول الامام ولم تحل على ظاهر النص
 الموافق لاختيار الفزاري وكذا الوقطع المعوض فمانت
 يكون موثقا كما انتهى بها الى حركة المد بوح هذا قياس
 ما سبق في الذبح من التقا ويحمل الفرق والقول
 بالحد في الصورة الثانية لخلاف الاول وهو الذبح
 من التقا لانه مقصر بوضوئه بالذبح من التقا
 لكن قال امام الحرمين وعنه من يوجب ان يسرع الذبح
 في القطع فلا يتأخر بحيث يظهر انتهاء الشاة قبل
 استتمام قطع المذبوح الى حركة المد بوح قال الرافعي
 وهذا يخالف ما سبق ان المتعدد به كون الجاه مستقرة
 عند الابتداء قال فتشبه ان يكون المقصود هنا
 اذا ثبت مصيره الى حركة المذبوح وهناك اذا لم
 يتحقق الحال قال النووي وهذا الذي قاله خلاف ما سبق
 بقصر المقام به بل الجواب ان هذا مقصر في الثاني
 فلم تحل في حكمه بخلاف الاول وينبغي ان يعقل
 فيما ان يذبح يسكين كال وبعث غيره فان ذبح
 عنقها حلت الذبيحة وان ماتت قبل استتمام القطع
 لانه غير مقصر وان ذبح يسكين كال فيحرم لتقصيره
 بالذبح

بالذبح بها كما لو تباطا في الذبح يسكين عنقها كال حتى
 ماتت اليه قال النووي ولو امر السكين
 ملصقا ملصقا بالحيث فوق الحلقوم والمركب
 وابتان الراس فليس هذا بالذبح لانه لم يقطع الحلقوم
 والمركب قال ولو اخذ الذبح في قطع الحلقوم والمركب
 واخذ اخر في نزع شوته او تحس حاصره لم تحل
 لان التقا نيف لم يمتخص الحلقوم والمركب ولو
 اقترب قطع الحلقوم بقطع رقبته المشاة من قفاها
 بان يجري يسكينا من التقا ويسكينا من الحلقوم
 حتى التقيا فهي ميتة بخلاف ما اذا تقدم قطع
 التقا وبقيت الحياة مستقرة الى وصول السكين
 المذبوح ولو ماتت قبل ان يقطع شيئا من الحلقوم
 والمركب حرمت كما سبق لانها ماتت بغير ذكاة
 فروع تقدم ان الذبح يجب عليه ان يبشر على الذبح
 فلو قطع البعض ثم رفع السكين عمدا واعادها بعد
 ما انتهت الى حركة المذبوح حرمت وان اعادها
 قبل ان ينتهي الى حركة المذبوح فيقتضي القواعد
 السابقة الحل وعين ما ذكره الخريزمي لانقطاع العوالة
 وحكي القرطبي في تفسيره فوكيف وصح الحد وان
 رفع يد السكين او الكراها او انكسرت السكين قبل تمام
 القطع واعادها بعد ما انتهت الى حركة المذبوح فالذبح

مطلوب نزع السكين
 وحفظها بالذبح